UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF CLIMATE CHANGE
& ENVIRONMENT

الخطة الوطنية

لتعزيز تنظيم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض

2030 - 2023

www.moccae.gov.ae

الفهـــرس

1.0 ملخص تنفيذي	01
2.0 المقدمة	02
3.0 اتفاقية التجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالإنقراض(سايتس)	03
4.0 الإطار التشريعي	04
5.0 الإطار التنظيمي	05
6.0 المنافذ الحدودية	06
7.0 الخدمات الإلكترونية لتنظيم التجارة الدولية والمحلية	07
8.0 تنظيم قطاع النقل والشحن	09
9.0 مراقبة الأسواق	09
10.0 بناء القدرات ورفع الوعي العام	10
11.0 تحليل البيئة الخارجية والمحيطة	11
12.0 الرؤية والأهداف	12
13.0 الخطة الوطنية	14
14.0 الشركاء	15
15.0 أدوار الشركاء	19
16.0 المراجع	21
	23

1.0 ملخص تنفيذي

تعتبر التجارة بالحياة البرية من المصادر الأساسية في مجال الأعمال ومصادر الدخل في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك ليست كل تجارة قائمة على الحياة البرية قانونية. حيث تصنف التجارة غير المشروعة في الحياة البرية كثالث تجارة من حيث الحجم بعد تجارة المخدرات والأسلحة. اتفق المجتمع الدولي على إيجاد قانون دولي لتنظيم التجارة الدولية بالأنواع البرية وتم الإجماع على اتفاقية تنظيم التجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض (سايتس)، حيث تعمل لوائح الاتفاقية من خلال توفير نظام يكفل حماية هذه الانواع من الاستغلال التجاري المفرط عن طريق تطبيق إجراءات تقوم على إصدار رخص وشهادات تسمح بنقلها عبر الحدود الدولية وذلك بعد استيفاء جميع الشروط اللازمة. أدراكاً لأهمية التصدي للتجارة غير المشروعة بالحياة البرية في وقت مبكر وتماشياً مع توجهاتها الاستراتيجية وحرصها على الحفاظ على البيئة وحماية الحياة الفطرية من الانقراض، قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمصادقة على اتفاقية سايتس في عام 1990 وأصبحت طرفاً فيها، وأصدرت الدولة القانون الاتحادي رقم 11 في عام 2002 الذي يكفل تطبيق أحكام الاتفاقية وعدداً من التشريعات التي ساهمت بتنظيم التجارة الدولية والمحلية بالحياة البرية والأنواع المهددة بالانقراض. ويتم تنظيم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض من خلال العمل التكاملي لعدة جهات وسلطات في الدولة حيث تلعب الجهات الأمنية والجمركية والبلديات وقطاع النقل مع وزارة التغير المناخي والبيئة (السلطة الإدارة لاتفاقية سايتس) دوراً مهما في تطبيق التشريعات والقوانين المحلية وبما يتوافق مع أحكام اتفاقية سايتس.

قامت دولة الإمارات بإطلاق خدمات إلكترونية لتنظيم التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض بهدف تطبيق بنود القوانين والتشريعات وأحكام الاتفاقية. وتبنت بعض شركات النقل بالدولة مبادرات تمنع نقل الحيوانات الحية ومنتجاتها عبر وسائل النقل لديها وذلك لحماية هذه الحيوانات. كما قامت الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة في كل إمارة، والتي تشمل البلديات والسلطات البيئية، بالعمل على مراقبة الأسواق المحلية وتنظيم حملات توعوية مع شركائها وتنفيذ برامج بناء القدرات الوطنية لحماية الأنواع المهددة بالانقراض. وتم وضع خطة عمل تستند إلى رؤية وطنية تهدف إلى إدارة تجارة الحيوانات والنباتات البرية بطريقة فعالة ومستدامة بحلول عام 2030، مما يساهم ذلك في الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض، حيث تحتوي الخطة على 4 أهداف وطنية وعدد من المهام والأنشطة لتحقيق الرؤية الوطنية.

2.0 مقدمة

يلعب التنوع البيولوجي دورًا رئيسيًا في ضمان عمل النظم البيئية وقدرتها على تقديم خدمات ومنافع لجميع الكائنات الحية على كوكب الأرض بما في ذلك البشر، حيث يدعم التنوع البيولوجي احتياجات الإنسان الأساسية ويعتبر مصدراً لكل ما لدينا من طعام ودواء ومواد أساسية مثل الخشب والمياه ومواد البناء والمنتجات الصناعية. كما يعمل التنوع البيولوجي على حماية الموارد الأساسية للحياة كالهواء والمياه العذبة والتربة، ومصدراً رئيسياً لأهم مكوناتها كالأوكسجين والعناصر المكملة لمكونات التربة وكذلك تعزيز تخزين المغذيات وإعادة التدوير، ويحلل الملوثات. كما يساهم في استقرار المناخ، ويحمي من الفيضانات، ويعتبر مصدراً للتنمية العلمية والتقنية، وله قيمة سياحية واقتصادية. وفي ضوء كل ذلك يواجه التنوع البيولوجي تهديدات عديدة ومن أهمها هي التجارة غير المستدامة بالحياة البرية.

تعتبر التجارة بالحياة البرية من المصادر الأساسية في مجال الأعمال ومصادر الدخل في جميع أنحاء العالم، حيث تهدد التجارة غير المستدامة على بقاء الحيوانات والنباتات البرية، وتتراوح القيمة المالية لهذه التجارة من 4 إلى 20 مليار دولار أمريكي من كل عام. تعرف تجارة الأحياء البرية على أنها أي عملية بيع أو تبادل للحيوانات والنباتات البرية ومنتجاتها. وتهدف بشكل أساسي إلى تلبية حاجة الناس إلى المنتجات والسلع سواء كانت حية أو ميتة أو أجزاء أو مشتقات، مثل الجلود والعظام وأي أجزاء وأغراض سواء الطبية أو الغذائية. بالإضافة الى الدافع الاقتصادي وراء ذلك، بمقياس يتراوح نطاقه بين التجارة المحلية إلى التجارة الدولية. وتؤدي احتياجات التجارة في الحياة البرية إلى تشكيل ضغوط في المحافظة على التنوع البيولوجي والتنمية البشرية.

ومع ذلك ليست كل تجارة قائمة على الحياة البرية قانونية. حيث تصنف التجارة غير المشروعة في الحياة البرية كثالث تجارة من حيث الحجم بعد تجارة المخدرات والأسلحة. وبسبب طبيعة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية، من الصعب فهم النطاق العالمي لهذه التجارة غير القانونية. حيث تبلغ قيمة التجارة غير المشروعة في منتجات الحياة البرية المهددة بالانقراض في عاج الفيل وقرون وحيد القرن ودروع السلاحف، ما لا يقل عن 7 إلى 10 مليارات دولار أمريكي سنوياً. وأدى الطلب المتزايد في منتجات الحياة البرية إلى رغبة عصابات الجريمة المنظمة في الانخراط في التجارة غير المشروعة في الحياة البرية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى عواقب سلبية على كل من الأمن القومي والعالمي. كما أنه يوجد ربط دائم بين التجارة غير المشروعة في الحياة البرية وبين ظهور وانتشار الأمراض المعدية الجديدة بين البشر، بما في ذلك الفيروسات الناشئة.

3.0 اتفاقية التجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض (سايتس)

اتفق المجتمع الدولي على ضرورة تطوير كيان دولي لتنظيم التجارة الدولية بالأنواع البرية وخاصة المهددة بالانقراض وعليه تم التوقيع على اتفاقية التجارة الدولية في أنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض (سايتس) في عام 1973 من قبل 80 دولة ودخلت حيز التنفيذ في عام 1975. تهدف الاتفاقية إلى تنظيم التجارة الدولية بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض وأجزائها ومشتقاتها بحيث لا تهدد هذه التجارة الدولية ببقاء تلك الانواع في بيئاتها الطبيعية وبالمستوى الذي يحافظ على التوازن البيئي البيولوجي وعلى استدامة النظم البيئية المتنوعة. حيث توفر اتفاقية سايتس الوسائل الكفيلة بحماية العديد من الأنواع. وفي عام 2021، بلغ عدد أعضاء الاتفاقية 184 دولة.

تعمل لوائح اتفاقية سايتس من خلال توفير نظام يكفل حماية هذه الانواع من الاستغلال التجاري المفرط وغير القانوني وذلك عن طريق تطبيق إجراءات تقوم على إصدار رخص وشهادات سايتس تسمح بنقلها عبر الحدود الدولية وذلك بعد استيفاء جميع الشروط اللازمة.

أدركت الدولة أهمية التصدي للتجارة غير المشروعة بالحياة البرية في وقت مبكر وتماشياً مع التوجهات الاستراتيجية للدولة وحرصها على الحفاظ على البيئة وحماية الحياة الفطرية من الانقراض، فقد أصبحت واحدة من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي وقعت وصادقت على اتفاقية سايتس في عام 1990. وأصدرت بموجبه القانون الاتحادي رقم 11 في عام 2002 الذي يكفل تطبيق أحكام الاتفاقية وينظم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض، وعليه تم تصنيف الدولة من ضمن الفئة الأولى الخاصة بالدول التي لديها تشريعات محلية تكفل تطبيق الاتفاقية، وذلك يعني أن تشريعات الدولة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالحياة البرية قد استوفت تماماً جميع متطلبات تنفيذ اتفاقية سايتس.

وفي إطار حرص الوزارة على تنسيق الجهود مع شركائها بتعزيز إنفاذ التشريعات الخاصة بتنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض ومكافحة الاتجار غير المشروع بها، ولأهمية الوصول إلى حالة عالية المستوى بما يتعلق بتطبيق الاتفاقية والقوانين الاتحادية والقرارات الوزارية ذات الصلة، تم اعداد الخطة الوطنية لاتفاقية سايتس.

4.0 الإطار التشريعي

تتميز دولة الإمارات بالموقع الجغرافي والقدرات اللوجستية التي تجعلها مركزًا مهمًا تجارياً واقتصادياً لعبور العديد من الشحنات عبر المنافذ الجوية والبحرية والبرية. وعليه قامت الدولة بسن العديد من التشريعات، من بينها القانون الاتحادي رقم (11) عام 2002 الخاص بتنظيم ومراقبة التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، حيث تضمن القانون 40 مادة تنظم نطاق التنفيذ، وأدوار السلطات والهيئات الإدارية والعلمية، والتجارة الدولية والوثائق، والاستثناءات، وتحديد منافذ الدخول، وكيفية التعامل مع الدول غير الأعضاء، وتسجيل المؤسسات والشركات، والعبور والتعاون مع السلطات المختصة المساندة. كما يتضمن القانون مواد جزائية وعقوبات للمخالفين تتراوح بين غرامات مالية تصل إلى 50 ألف درهم والسجن حتى ستة أشهر. وتختلف العقوبات حسب ملاحق الاتفاقية.

علاوة على ذلك في عام 2003 صدر قرار مجلس الوزراء رقم 22 الخاص باللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض. ومن المهام المناطة على عاتق السلطة الإدارية باتفاقية سايتس في الدولة هي التعاون مع الأجهزة الأمنية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بتقييم فعالية تطبيق احكام الاتفاقية في الدولة وتحسين تطبيق الاتفاقية بشكل منتظم.

قامت الدولة ضمن هذا المجال بإصدار العديد من التشريعات التي ساهمت بتنظيم التجارة الدولية والمحلية بالحياة البرية والأنواع المهددة بالانقراض كما هو موضح في الجدول التالي:

التشريعات الاتحادية
القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1979م، في شأن الحجر الزراعي ولائحته التنفيذية
القانون الاتحادي رقم (6) لسنة 1979م، في شأن الحجر البيطري ولائحته التنفيذية
القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 1983، في شأن تنظيم صيد الطيور والحيوانات في دولة الإمارات العربية المتحدة
القانون الاتحادي رقم (23) لسنة 1999 في شأن استغلال وحماية وتنمية الثروات المائية الحية في دولة الإمارات العربية المتحدة المعدل بالقانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية
القانون الاتحادي رقم (24) لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها وتعديلاته ولائحته التنفيذية
القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض ولائحته التنفيذية
قرار السلطة الإدارية رقم (370) لسنة 2004 في شأن تنظيم التداول في العينات المستثناة وفقاً لأحكام المواد (24-19) والمادة 37 من القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2002 في شأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض
القرار الوزاري رقم (433) لسنة 2004 بشأن تحديد منافذ الدخول الرسمية لاستيراد وتصدير وإعادة تصدير الأنواع المدرجة في ملاحق اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية.
قرار السلطة الإدارية رقم (369) لسنة 2004 بشأن استيراد وتصدير وإعادة تصدير وبيع حيوانات وطيور الزينة والرقابة عليها.
قرار السلطة الإدارية رقم (368) لسنة 2004 بشأن تنظيم استيراد وتصدير وإعادة تصدير وتجارة الكافيار.
القرار الوزاري رقم (64) لسنة 2005 بشأن شروط استيراد الحيوانات الرفقة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.
القانون الاتحادي رقم (16) لسنة 2007 في شأن الرفق بالحيوان وتعديلاته
القرار الوزاري رقم (558) لسنة 2010 بشأن شروط استيراد المخلفات الحيوانية المصنعة
القرار الوزاري رقم (346) لسنة 2012 بشأن تنظيم استيراد الحيوانات البرية.
القرار الوزاري رقم (488) لسنة 2012 بشأن تنظيم استيراد وتصدير وإعادة تصدير الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض من الدول غير الأعضاء باتفاقية سايتس
قانون اتحادي رقم (22) لسنة 2016 بشأن تنظيم حيازة الحيوانات الخطرة وتعديلاته ولائحته التنفيذية
قرار وزاري رقم (335) لسنة 2018 بشأن تنظيم استيراد الحيوانات الحية ومنتجاتها ومخلفاتها
قرار وزاري رقم (43) لسنة 2019 بشأن تنظيم صيد وتجارة أسماك القرش
قرار وزاري رقم (229) لسنة 2019 في شأن تنظيم إصدار وثيقة الصقر
قرار وزاري رقم (229) لسنة 2020 م بشأن تعديل بعض أحكام قرار السلطة الإدارية رقم (370) لسنة 2004م في شأن تنظيم التداول في العينات المستثناة

5.0 الإطار التنظيمي

يتم تنظيم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض من خلال العمل التكاملي لعدة جهات وسلطات في الدولة، حيث تلعب الجهات الأمنية والجمركية والبلديات مع الوزارة دوراً مهما في تطبيق التشريعات والقوانين المحلية وأحكام اتفاقية سايتس.

وعند استيراد عينات مدرجة في ملاحق اتفاقية سايتس سواء كانت منتجات أو أنواع حية، يتم إصدار شهادة سايتس للاستيراد من خلال وزارة التغير المناخي والبيئة بعد استيفاء جميع الشروط والمتطلبات. وبعد ذلك يتم نقل العينات من خلال شركات الشحن مع مراعاة تطبيق جميع قوانين الرفق بالحيوان والصحة العامة وشروط الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA). وعند وصول الشحنة إلى المنفذ الحدودي، بحراً أو جواً أو براً، يتم تفتيش الشحنات بالتعاون مع الجمارك والشرطة لتأكد من قانونية الوثائق والمستندات المرفقة مع الشحنة.

كما يتم تطبيق الإجراء ذاته عند تصدير أو إعادة التصدير العينات المدرجة في ملاحق اتفاقية سايتس، حيث يتم من خلال وزارة التغير المناخي والبيئة إصدار شهادة سايتس للتصدير أو إعادة التصدير وذلك بعد التأكد من استيفاء جميع الشروط والمتطلبات اللازمة لإصدار الشهادة. وعند تصدير الشحنة من المنفذ الحدودي يتم تفتيش الشحنات بالتعاون مع كل من الجمارك والشرطة للتأكد من صحة ومدى قانونية الوثائق والمستندات مع الشحنة وبعد ذلك يتم السماح بتصدير الشحنة من خلال شركات النقل أو من قبل الأفراد وفقاً للقوانين والتشريعات المحلية والدولية بالرفق والصحة والسلامة العامة وشروط الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA).

يتم العمل بشكل دقيق جدا على تفتيش جميع الشحنات سواء كانت لشحنات استيراد أو تصدير أو إعادة تصدير أو عبور عبر أراضي الدولة. وعند ملاحظة أي شحنة مخالفة للتشريعات والقوانين المحلية يتم على إثر ذلك التحفظ على الشحنة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

6.0 المنافذ الحدودية

تلعب السلطات الأمنية والجمركية بالدولة دوراً رئيساً في تنظيم التجارة عبر المنافذ الحدودية سواء برية أو جوية أو بحرية حيث يتم تطبيق التشريعات والقوانين المعمولة بها في الدولة في جميع الشحنات التي تدخل أو تمر عبر أراضي الدولة، بما في ذلك استيراد وتصدير الأنواع البرية من النباتات والحيوانات.

تقوم الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة بمراقبة جميع المنافذ الحدودية من خلال استخدام أحدث التقنيات التي من شأنها أن تساعد في الكشف عن الشحنات غير القانونية ومكافحتها. كما تتعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للاستفادة من خبراتهم وتقنياتهم بما يتماشى مع استراتيجية الدولة.

وللحد من التجارة غير المشروعة في الحياة البرية في الدولة، قامت السلطات الجمركية في الدولة كجمارك دبي مثلاً بتطوير مرافق وأنظمة مبتكرة لفحص الحاويات، حيث يعد هذا النظام المتقدم لمسح الحاويات أول مشروع مبتكر وشامل في العالم يجمع ويدمج مكونات متعددة لتقنيات الفحص. كما إنه يعد أحدث نظام متكامل عالمي لفحص الحاويات والشاحنات بالأشعة السينية حيث باستطاعه الجهاز فحص محتويات 150 شاحنة في الساعة تتحرك بسرعة 8 إلى 15 كم / ساعة أي شاحنة واحدة كل 24 ثانية. وتم تطوير النظام من أجل تعزيز أمن المنافذ وتقليل الموارد، وتقليل المخاطر الناتجة عن التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

تقوم الوزارة بالتعاون مع الجهات الجمركية والأمنية بالمراقبة والتفتيش على الشحنات الواردة والصادرة في المنافذ الموضحة في الخريطة

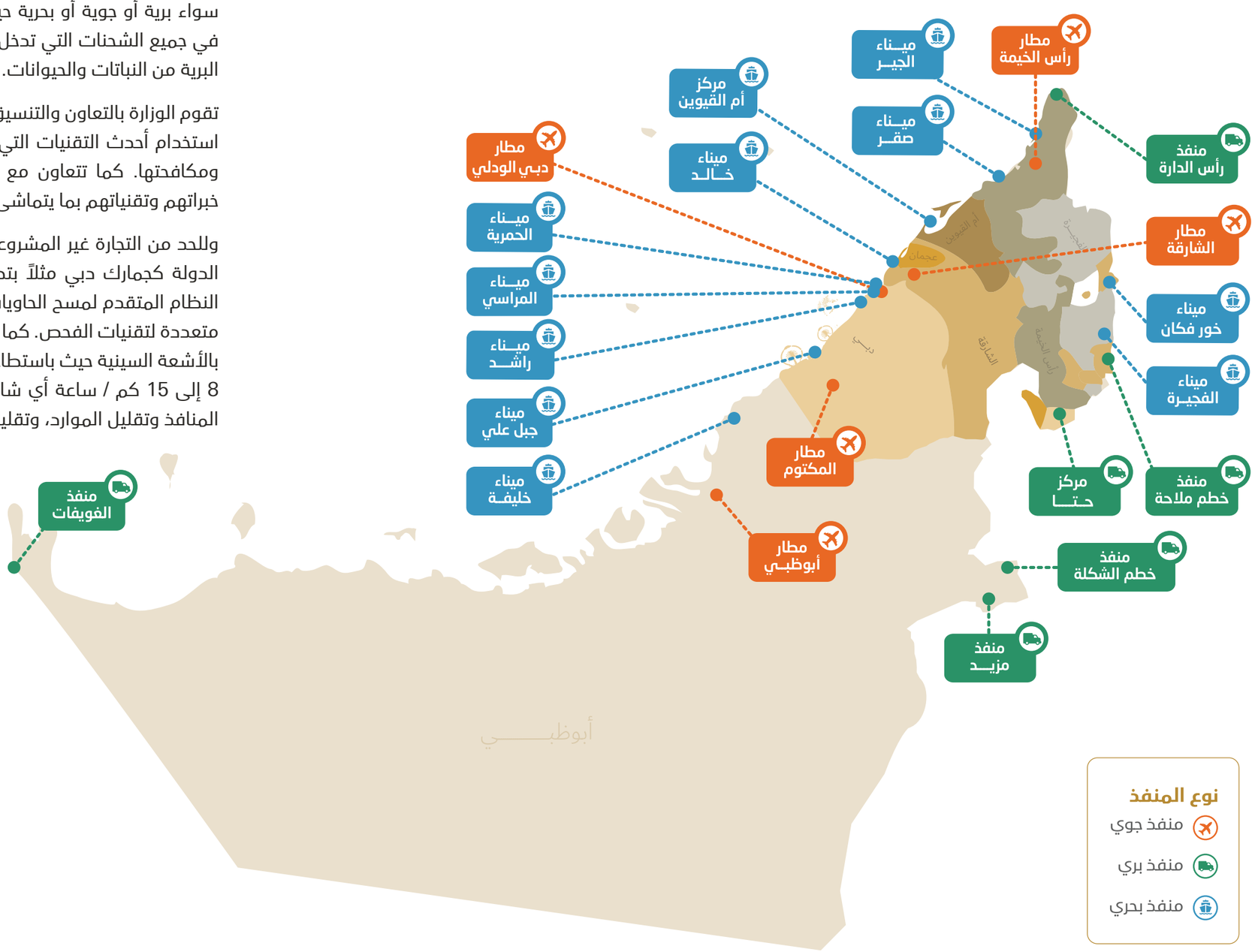

الخطة الوطنية لتعزيز تطبيق اتفاقية تنظيم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض 2023 – 2030

7.0 الخدمات الإلكترونية لتنظيم التجارة الدولية والمحلية

في إطار توجه الدولة إلى حوكمة كافة الإجراءات الكترونياً والتسهيل على المتعاملين، قامت الدولة بإصدار خدمات إلكترونية لتنظيم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض لتسهيل تطبيق أحكام القوانين والتشريعات وأحكام اتفاقية سايتس. وبدأ العمل بالأنظمة الإلكترونية منذ عام 2002 حيث كانت خدمات إصدار شهادات الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير شبه إلكترونية. وفي عام 2014 تم إصدار خدمة جواز سفر الصقور والحلقات التعريفية للصقور. وباستمرارية تطوير الخدمات، تم في عام 2017 أتمتة جميع الخدمات الخاصة بتنظيم التجارة الدولة بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض. ومؤخراً في عام 2021 تم أيضا تحويل الشهادات الورقية إلى شهادات رقمية إلكترونية، ومن خلال تطبيق هذا التحول تصدرت الدولة أوائل الدول التي طبقت هذا الإجراء.

8.0 تنظيم قطاع النقل والشحن

يلعب قطاع النقل دوراً مهماً في الحد من النشاط غير القانوني بالتجارة الدولية، حيث يسمح السفر الجوي بنقل النباتات والحيوانات عبر القارات في فترة زمنية أقصر نسبيًا مقارنة بوسائل النقل الأخرى، مما يسهل ذلك من حركة وانسيابية التجارة بالحياة البرية تحت رقابة مشددة. من ناحية أخرى، تعمل الدولة جنباً إلى جنب مع قطاع النقل وشركات النقل الخاصة كطيران الإمارات وطيران الاتحاد وموانئ دبي العالمية لتنفيذ التشريعات والقوانين المحلية وأحكام اتفاقية سايتس وذلك للحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض من خلال مبادرات مختلفة تركز على بناء الوعي وتطوير أساليب مبتكرة مختلفة لمكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية.

من الأمور التي تم تطبيقها من قبل الشركات الخاصة، قامت شركة الاتحاد للطيران وشركات طيران الإمارات بحظر نقل الأنواع المدرجة في الملحق الأول تحت ملاحق اتفاقية سايتس أو المدرجة على أنها "مهددة بالانقراض" أو "مهددة بشكل حرج بالانقراض" في القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض الصادرة عن الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. كما تعد شركات الطيران الوطنية للدولة شركاء فاعلين في معالجة الحفاظ على التنوع البيولوجي. على سبيل المثال، أصدرت الاتحاد للطيران سياسة رعاية الحيوانات والمحافظة عليها حيث تحدد السياسة معايير شحن صارمة لنقل الأنواع المهددة بالانقراض أو نقل أي جزء من أجزاء حيوانية وزعانف أسماك القرش

والحيوانات الحية المعدة للاستخدام في البحث العلمي. بالإضافة إلى ذلك، تعد شركة طيران الإمارات وشركة الاتحاد للطيران وموانئ دبي العالمية جزءاً من مبادرة "متحدون من أجل الحياة البرية" التي تم التوقيع عليها في عام 2016 في قصر باكنغهام بالمملكة المتحدة. ولنشر الوعي في هذا السياق، وضعت شركة طيران الإمارات ملصقات ضخمة على طائرتين عملاقتين من نوع "إيرباص A380" لدعم هذه المبادرة حيث تهدف هذه الملصقات، التي تصور بعضاً من الحيوانات البرية المهددة بالانقراض، إلى رفع الوعي بمدى خطورة الصيد والتجارة غير المشروعة.

9.0 مراقبة الأسواق

أتاح القانون الحالي لتنظيم الاتجار الدولي في الأنواع المهددة بالانقراض الصلاحيات اللازمة لإنفاذ التشريعات وخاصة إعطاء الضبطية القضائية للقائمين على تنفيذ أحكام القانون، كما أنه في هذا الاطار تقوم وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع الجهات المختصة في كل إمارة والتي تشمل البلديات والسلطات البيئية بالعمل على مراقبة الأسواق المحلية حيث يقوم فريق الامتثال البيئي بالوزارة والسلطات المختصة بتفتيش والرقابة على جميع الأسواق المحلية مثل متاجر الحيوانات الأليفة وسوق الأسماك، وتقوم برصد جميع المخالفات ورفعها للجهات القضائية لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الوزارة بالتنسيق مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بالحد من التجارة الإلكترونية غير المشروعة بالأنواع الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض المدرجة في ملاحق اتفاقية سايتس. وذلك من خلال تتبع إعلانات بيع الحيوانات المهددة بالانقراض عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت.

علاوة على ذلك، قامت السلطات في الدولة بإضفاء الطابع الرسمي على الإجراءات المعمول بها لتتبع الإعلانات عبر شبكة الإنترنت في وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المنصات حيث يسمح الإجراء بقيام أفراد المجتمع بالإبلاغ عن المنشورات والإعلانات المخالفة لاتفاقية سايتس ولوائح الرفق بالحيوان، ذلك من خلال التعاون مع مختلف الجهات المختصة من خلال فريق عمل يعمل على متابعة هذه البلاغات ومعاقبة المخالفين حسب اللوائح المعمول بها بالدولة.

10.0 بناء القدرات ورفع الوعي العام

قامت الوزارة بعمل دورات تدريبية تخصصية بشكل دائم لجميع المعنيين بتنفيذ أحكام الاتفاقية والقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة التجارة الدولية بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض والتشريعات ذات العلاقة كالأطباء البيطرين والمهندسين الزراعيين العاملين بالوزارة، ووزارة الداخلية، وأمن المطارات، والسلطات الجمركية، وعقدت الوزارة هذه الدورات التدريبية خلال السنوات السابقة منذ عام 2007 إلى عام 2022 وذلك بالتعاون المشترك مع العديد من الشركاء كهيئة البيئة - أبوظبي (السلطة العلمية لاتفاقية سايتس)، وجمعية الإمارات للطبيعة والصندوق الدولي للرفق بالحيوان (IFAW)، حيث تلعب هذه الجهات والمنظمات دوراً مهماً في بناء القدرات الوطنية ورفع الوعي لضباط التفتيش والمجتمع بشكل عام. وتساهم هذه الدورات التدريبية في بناء القدرات الوطنية والاطلاع على آخر التطورات وأفضل الممارسات والتطبيقات في جميع أنحاء العالم.

كما يشمل الموظفين العاملين في هذه المجال في القطاع الخاص كموانئ دبي العالمية والاتحاد للطيران وطيران الإمارات، حيث تم عقد دورات تعليمية عبر الإنترنت حول التجارة غير المشروعة في الحياة البرية وكيفية اكتشاف تهريب الحياة البرية. وتم التعاون في تنفيذ هذه الدورات مع شركاء دوليين مثل اتحاد النقل الجوي الدولي وذلك بهدف تعزيز تبادل المعرفة على المستوى الدولي، بالإضافة إلى إشراك الشباب من خلال البرنامج التعليمي العالمي لموانئ دبي العالمية لضمان إعداد قادة الغد بكيفية اكتشاف هذه التجارة غير المشروعة والسيطرة عليها وتمكينهم من حماية الإرث الطبيعي.

بالإضافة إلى ذلك، بذلت الدولة جهودًا كبيرة في زيادة الوعي العام من خلال عمل حملات التوعية الوطنية وتوزيع المنشورات والملصقات والكتيبات الإرشادية الخاصة باتفاقية سايتس والأنواع المدرجة في ملاحق الاتفاقية. وتم تنفيذ هذه الحملات على مدار العقد الماضي في مواقع مختلفة في الدولة مثل مراكز التسوق

والأسواق المحلية والمطارات والمدارس والجامعات وذلك لإظهار المخاطر المترتبة على الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض. وتهدف هذه الحملات إلى رفع مستوى الوعي بين زوار الدولة والمقيمين والمواطنين بأهمية حماية الأنواع المهددة بالانقراض لضمان استدامة التنوع البيولوجي على المستويين المحلي والدولي.

ركزت الدولة على تثقيف وزيادة وعي فئة الشباب من خلال أعضاء مجلس الشباب حيث تم تنفيذ العديد من الحملات التوعوية التي ترتكز على رفع الوعي باتفاقية سايتس ومكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية واستهدفت الحملات أكثر من 4000 من الجمهور المتضمن الشباب والطلاب. وقامت الوزارة أيضا بإصدار عدد من الإرشادات المطبوعة والإلكترونية، بالإضافة إلى عمل حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي لرفع ونشر الوعي باتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

11.0 تحليل البيئة الخارجية والمحيطة

11.1 تحليل العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والقانونية

الفئة	العوامل
سياسي	• تعدد السياسات التي تهدف لتنظيم الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض • مواءمة السياسات الوطنية مع الاتفاقيات والمعاهدات ذات العلاقة بالاتجار
اقتصادي	• الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة • الطلب المحلي للأنواع المهددة بالانقراض. • قدرات الدولة في قطاع النقل. • تيسير إجراءات الأنشطة الاقتصادية والتجارة.
اجتماعي	• ارتباط بعض الأنواع بالتراث والارث الطبيعي. • الكثافة السكانية واختلاف الثقافات بين السكان. • تباين الفئات العمرية.
تكنولوجي	• التطور السريع للتكنولوجيا في الخدمات الحكومية. • سهولة إنجاز المعاملات الإلكترونية. • أتمتة جميع الإجراءات التقليدية بما يتماشى مع توجهات استراتيجية الدولة.
قانوني	• تعدد التشريعات الموجودة في الدولة. • المدة الزمنية اللازمة لإصدار التشريعات. • تحديث وتطوير التشريعات بشكل دوري.

11.2 تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات

نقاط القوة	الفرص
• نحن الإمارات 2031. • مئوية الإمارات 2071. • الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة. • القدرة الوطنية على وضع استراتيجيات على المستويين الاتحادي والمحلي. • تطوير الاستراتيجية بمنهجية تشاورية مشتركة في كل المراحل لمختلف الفئات المعنية. • العلاقات الجيدة بين الشركاء الرئيسيين. • وجود آليات وطنية للتنسيق بين مختلف إمارات الدولة. • المهارات الفنية والخبرات المتاحة في الدولة.	• الدعم من قبل صانعي القرار. • السمعة الطيبة للدولة على المستوى الدولي. • وجود سياسات وتشريعات وطنية مختلفة داعمة لتنفيذ الخطة الوطنية لتنظيم التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. • توفر الموارد المالية لتنفيذ الأنشطة المقترحةللاستراتيجية. • الحوافز وتطلعات القطاع الخاص والعديد من المعنيين، بما في ذلك على وجه الخصوص في قطاعات النقل والشحن. • إمكانية الاستفادة من الخبرات الإقليمية والدولية للتدريب وبناء القدرات. • التزامات الدولة بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.
نقاط الضعف	**التهديدات**
• ضعف الوعي بأهمية حماية الأنواع البرية المهددة بالانقراض. • نقص المعلومات عن الفوائد الاقتصادية وبشكل كافي للأنواع. • نقص الموارد البشرية ذات الخبرة لدى بعض السلطات المحلية. • ضعف الرقابة والتفتيش على الأسواق ومنافذ البيع في الدولة.	• ابتكار وتعدد أساليب وطرق التهريب. • انتشار الأوبئة والأمراض • التأثير على بقاء الأنواع وزيادة خطر الانقراض • تأثير دخول الأنواع الغريبة الغازية على الأنواع المحلية

12.0 الرؤية والأهداف

الرؤية:

بحلول عام 2030، تدار تجارة الحيوانات والنباتات البرية بطريقة فعالة ومستدامة، مما يساهم في الحفاظ على الأنواع المهددة بالانقراض.

الأهداف الرئيسية:

- الهدف 1: تعزيز الإطار التشريعي لتنظيم التجارة الدولية والوطنية في الأنواع المدرجة في اتفاقية سايتس.

- الهدف 2: ضمان تنفيذ والامتثال للتشريعات الوطنية لتعزيز مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية.

- الهدف 3: بناء القدرات ورفع الوعي العام في مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية.

- الهدف 4: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتطوير الأطر التنظيمية لمكافحة الاتجار غير المشروع في الحياة البرية.

الفترة الزمنية للإنجاز:

تم تقسيم الإجراءات كالتالي:

- قصيرة المدى هي الإجراءات التي يمكن أن تكتمل خلال سنة أو سنتين.

- متوسط المدى هي الإجراءات التي تحتاج من 3 إلى 5 سنوات.

- طويلة المدى هي الإجراءات التي تتطلب وقت إنجاز أكثر من 5 سنوات.

أولوية الإجراءات:

- الإجراءات ذات الأولوية العالية: الإجراءات التي تعتبر ضرورية لتنظيم التجارة الدولية والمحلية في الأنواع المدرجة في اتفاقية سايتس.

- الإجراءات ذات الأولوية المتوسطة: الإجراءات التي تساعد على تنظيم التجارة الدولية والمحلية في الأنواع المدرجة في اتفاقية سايتس.

- الإجراءات ذات الأولوية المنخفضة: الإجراءات الأخرى الموصى بها لتنظيم التجارة الدولية والمحلية في الأنواع المدرجة في اتفاقية سايتس.

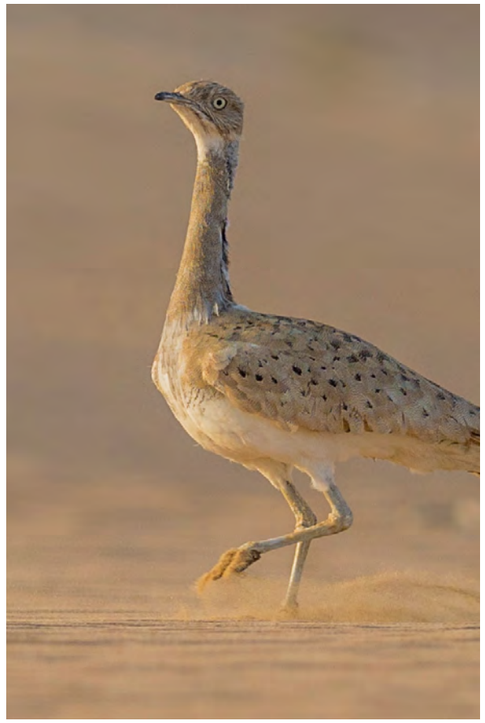

13.0 الخطة الوطنية

الهدف 1: تعزيز الإطار التشريعي لتنظيم التجارة الدولية والمحلية في الأنواع المدرجة في اتفاقية سايتس

المهام	النشاط	الفترة الزمنية	المؤشر	الأولوية	الجهة المسؤولة
1.1 تحسين الإطار التشريعي والسياسي الحالي لتعزيز التجارة المستدامة وللحد من التجارة غير المشروعة في الحياة البرية	1.1.1 تحليل وتحديد الثغرات الوضع الحالي	قصير المدى	نسبة انجاز تقرير عن حالة الثغرات الموجودة في التشريعات	عالية	وزارة التغير المناخي والبيئة
	1.1.2 مراجعة وتحديث التشريعات الحالية	متوسط المدى	عدد التشريعات التي تم تحديثها	متوسطة	جميع الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة
	1.1.3 تطوير وسن تشريعات وسياسات جديدة لسد الثغرات التي تم تحديدها	طويل المدى	عدد التشريعات والسياسات التي تم تطويرها	منخفضة	جميع الجهات ذات العلاقة بالتنسيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة

الهدف 2: ضمان تنفيذ والامتثال للتشريعات الوطنية لتعزيز مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية

المهام	النشاط	الفترة الزمنية	المؤشر	الأولوية	الجهة المسؤولة
2.1 تقليل الطلب وتوريد بأنواع ومنتجات الحياة البرية غير القانونية	2.1.1 تعزيز مراقبة المنافذ الحدودية والأسواق المحلية والافتراضية	طويلة المدى	نسبة المصادرات والمضبوطات التي تم حجزها في المنافذ الحدودية والأسواق المحلية والافتراضية	عالية	الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ ووزارة الداخلية والسلطات الجمركية والأمنية والبلديات وهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بالتنسيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة
	2.1.2 اعتماد تقنيات جديدة وأساليب مبتكرة للكشف عن التجارة غير المشروعة في الحياة البرية	طويلة المدى	عدد التقنيات الجديدة المعتمدة	عالية	الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ والسلطات الجمركية بالتنسيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة
	2.1.3 تحديد المسارات ذات الأولوية للتجارة غير المشروعة في الحياة البرية	طويلة المدى	نسبة انجاز قائمة المسارات التي يتم من خلالها الاتجار غير مشروع بالحياة البرية ذات الأولوية	عالية	الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ والسلطات الجمركية بالتنسيق مع وزارة التغير المناخي والبيئة

المهام	النشاط	الفترة الزمنية	المؤشر	الأولوية	الجهة المسؤولة
2.2 زيادة مشاركة القطاعات ذات الصلة في مكافحة الاتجار بالحياة البرية	2.2.1 إشراك القطاعات ذات الصلة في تطوير سياسات جديدة ذات صلة	طويلة المدى	نسبة الجهات التي تم اشراكها من اجمالي الشركاء ذات الصلة	عالية	جميع الجهات ذات الصلة
	2.2.2 تشجيع القطاعات ذات الصلة على تبني مبادرات تتماشى مع الأولويات الوطنية والدولية	متوسطة المدى	عدد المبادرات التي تم تبنيها	متوسطة	جميع الجهات ذات الصلة
2.3 تطوير وتعزيز الخدمات المقدمة ذات الصلة بالتجارة والاستخدام المستدام بالحياة البرية	2.3.1 تطوير وتحديث النظام إلكتروني لخدمات سايتس	طويلة المدى	عدد المقترحات ذات الجدوى	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة
	2.3.2 تطوير قاعدة بيانات وطنية للتجارة والاستخدام المستدام بالحياة البرية	طويلة المدى	نسبة انجاز قاعدة البيانات الوطنية للتجارة والاستخدام المستدام بالحياة البرية	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع الهيئة العلمية
2.4 الإنفاذ الفعال للتشريعات القائمة	2.4.1 تطوير إجراءات ارشادية لسلطات سايتس الإدارية والعلمية والإنفاذ	قصيرة المدى	نسبة انجاز الدليل الارشادي لإجراءات سلطات سايتس	عالية	وزارة التغير المناخي والبيئة وهيئة البيئة – أبوظبي
	2.4.2 قياس مستوى فعالية تنفيذ التشريعات على الصعيد الوطني	طويلة المدى	نسبة التزام المنشآت بالقوانين والتشريعات	متوسطة	هيئات البيئة والبلديات وهيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية بالتنسيق مع وزارة التغير المناخي البيئة
	2.4.3 إنشاء لجنة وطنية لرفع كفاءة تنفيذ التشريعات	قصيرة المدى	نسبة تنفيذ خطة عمل اللجنة	عالية	وزارة التغير المناخي والبيئة والجهات ذات الصلة
	2.4.4 تحديد وإنشاء مراكز إنقاذ وإيواء محلية للأنواع البرية المصادرة والمحجوزة	قصيرة المدى	عدد مراكز الإنقاذ وإيواء الأنواع البرية المصادرة والمحجوزة التي تم اعتمادها	عالية	وزارة التغير المناخي والبيئة والجهات ذات الصلة

الهدف 3: بناء القدرات ورفع الوعي العام في مكافحة التجارة غير المشروعة في الحياة البرية

المهام	النشاط	الفترة الزمنية	المؤشر	الأولوية	الجهة المسؤولة
3.1 بناء القدرات الوطنية لسلطات سايتس الإدارية والعلمية والإنفاذ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالحياة البرية	3.1.1 تحديد احتياجات بناء القدرات على المستوى الوطني	قصير المدى	نسبة انجاز تقرير عن احتياجات بناء القدرات على المستوى الوطني	عالية	وزارة التغير المناخي والبيئة مع جميع الجهات ذات الصلة
	3.1.2 إعداد وتنسيق دورات تدريبة وورش عمل وبرامج تعليمية	طويل المدى	عدد البرامج والدورات وورش العمل سنوياً	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة بالتعاون مع جميع الجهات ذات الصلة
	3.1.3 تطوير مواد تدريبية بما في ذلك تدريب المدربين وبرامج التعليم الذاتي	متوسط المدى	عدد المواد التدريبية المنشورة	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة
	3.1.4 تعزيز الشراكات مع شركات الطيران والجمارك والمنظمات الأخرى التي تقدم الدعم لبناء القدرات	طويل المدى	نسبة الشركاء الذين تم اشراكهم من اجمالي الشركاء ذات الصلة	منخفضة	وزارة التغير المناخي والبيئة مع الجهات ذات الصلة
3.2 تطوير برامج تثقيفية وتوعوية للعامة	3.2.1 تطوير ونشر مواد تعليمية وإعلامية حول الأنواع المهددة بالانقراض وتأثيرها على التجارة غير المشروعة في الحياة البرية	طويل المدى	عدد المنشورات التوعوية والإعلامية	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة مع جميع الجهات ذات الصلة
	3.2.2 تطوير وتنفيذ حملات توعية إعلامية لإبراز أهمية الحياة البرية	طويل المدى	عدد الحملات التوعوية	عالية	جميع الجهات ذات الصلة
	3.2.3 دمج مفاهيم الاتجار غير المشروع بالحياة البرية وتأثيره في المناهج الدراسية	طويل المدى	قائمة المواد التعليمية للمناهج الدراسية التي دمجت معها المفاهيم	منخفضة	وزارة التغير المناخي والبيئة مع وزارة التربية والتعليم

الهدف 4: تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لتطوير الأطر التنظيمية لمكافحة الإتجار غير المشروع في الحياة البرية

المهام	النشاط	الفترة الزمنية	المؤشر	الأولوية	الجهة المسؤولة
4.1 تعزيز وبناء آليات التعاون والتنسيق الإقليمي والدولي وتبادل المعلومات	4.1.1 تعزيز التعاون على النطاق الإقليمي والدولي	متوسط المدى	عدد مذكرات التفاهم المفعلة على المستوى الإقليمي والدولي	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة
	4.1.2 تطوير وتنفيذ مبادرات والبرامج إقليمية ودولية	طويل المدى	عدد المبادرات والبرامج الإقليمية والدولية	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة
	4.1.3 تبادل المعلومات وأفضل الممارسات الإقليمية والدولية	طويل المدى	عدد الاجتماعات وورش العمل	متوسطة	وزارة التغير المناخي والبيئة

14.0 الشركاء

يتم تطبيق وتنفيذ أحكام القانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2002 بشأن تنظيم ومراقبة الاتجار الدولي بالحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض ولائحته التنفيذية واحكام اتفاقية سايتس من خلال العمل مع قائمة الشركاء التالية:

الشركاء	
اسم الجهة	الإمارة
الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ	اتحادي
الهيئة العامة للطيران المدني	
هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية	
وزارة التربية والتعليم	
وزارة التغير المناخي والبيئة	
وزارة الداخلية	
الإدارة العامة للجمارك - أبوظبي	أبوظبي
دائرة البلديات والنقل	
شرطة أبوظبي	
هيئة البيئة – أبوظبي (السلطة العلمية لاتفاقية سايتس)	
جمارك دبي	دبي
شرطة دبي	
بلدية دبي	

الشركاء	
اسم الجهة	الإمارة
بلدية الشارقة	الشارقة
جمارك الشارقة	
شرطة الشارقة	
هيئة البيئة والمحميات الطبيعية - الشارقة	
دائرة الميناء والجمارك - عجمان	عجمان
دائرة البلدية والتخطيط – عجمان	
بلدية أم القيوين	أم القيوين
مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة - أم القيوين	
بلدية رأس الخيمة	رأس الخيمة
دائرة الجمارك رأس الخيمة	
دائرة الأشغال	
موانئ رأس الخيمة	
هيئة حماية البيئة والتنمية – رأس الخيمة	
بلدية الفجيرة	الفجيرة
جمارك الفجيرة	
دائرة جمارك الفجيرة	
هيئة الفجيرة للبيئة	
المنظمات غير الحكومية	جهات غير حكومية

15.0 أدوار الشركاء

الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ والسلطات الجمركية

- تطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها بالدولة الخاصة بتنظيم التجارة بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
- مراقبة وتفتيش الشحنات الخاصة بالأنواع المهددة بالانقراض ومنتجاتها والتأكد من مستنداتها.
- تحديد المسارات ذات الأولوية في التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تبني مبادرات وسياسات لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تعزيز التعاون على النطاق الإقليمي والدولي في العمل الجمركي في تنظيم التجارة بالحياة البرية.
- تبني التقنيات الحديثة لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

الهيئة العامة للطيران المدني

- تطبيق القوانين والتشريعات المعمول بها بالدولة الخاصة بتنظيم التجارة بأنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
- التنسيق مع شركات الطيران والشحن الجوي بتطبيق التشريعات والإجراءات المعمول بها في الدولة الخاصة بتنظيم التجارة بتنظيم أنواع الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
- المساهمة في الحملات التوعوية وبرامج بناء القدرات الوطنية الخاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.

هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية

- تعزيز مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الالكترونية المتعلقة بالتجارة بالحياة البرية.
- حجب المواقع والحسابات المخالفة عبر منصات التواصل الاجتماعي المتعلقة بالتجارة بالحياة البرية.
- المساهمة في الحملات التوعوية وبرامج بناء القدرات الوطنية في المواضيع الخاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.

السلطات السئة

- تطوير إجراءات وتشريعات محلية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تعزيز التعاون مع الجهات المحلية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تطوير مواد توعوية وإعلامية خاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية وذلك لرفع الوعي لمختلف شرائح المجتمع.
- إقامة حملات توعوية لنشر الوعي وبناء القدرات الوطنية في المواضيع الخاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.
- تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي بتنظيم التجارة بالحياة البرية ضمن نطاق الاختصاص.

البلديات

- مراقبة الأسواق المحلية والتأكد من قانونية حيازة الحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.
- تطوير التشريعات والإجراءات المحلية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تعزيز التعاون مع الجهات المحلية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تنفيذ برامج وحملات توعوية في الأسواق المحلية لمكافحة التجارة غير مشروعة بالحياة البرية.

وزارة الداخلية والسلطات الأمنية

- تحديد المسارات ذات الأولوية في التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تبني مبادرات وسياسات لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الإجراءات الأمنية في تنظيم التجارة بالحياة البرية
- تبني تقنيات مبتكرة ومتطورة للحد من التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- تعزيز التعاون مع الجهات المحلية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

وزارة التربية والتعليم

- تطوير مواد تعليمية وتوعوية لطلاب المدارس والجامعات خاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.
- دمج مفاهيم تأثير التجارة غير المشروعة بالحياة البرية وعكسه في المناهج الدراسية.
- إقامة حملات توعوية ورفع الوعي بين الطلاب في المواضيع الخاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.

المنظمات غير الحكومية

- بناء القدرات الوطنية من خلال إقامة ورش العمل في المواضيع الخاصة بالحياة البرية.
- نشر الوعي في مختلف شرائح المجتمع من خلال الحملات التوعوية في المواضيع الخاصة بالحياة البرية.
- حملات تطوعية لإنقاذ الحياة البرية بالتعاون مع مختلف القطاعات ذات الصلة.
- تبادل الخبرات والمعارف والدعم في المجالات ذات الصلة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.

هيئة البيئة – أبوظبي (السلطة العلمية لاتفاقية سايتس)

- المشاركة في مراجعة وتحديث وتطوير التشريعات المعمولة بها بالدولة ذات الصلة الخاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.
- دعم جهود الدولة في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.
- المساهمة في حملات توعوية لنشر الوعي وبناء القدرات الوطنية في المواضيع الخاصة بتنظيم التجارة بالحياة البرية.
- المساهمة في تطوير إجراءات تنظيم عمل السلطات الخاصة بتطبيق اتفاقية تنظيم التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض.
- دعم جهود الدولة في تعزيز التعاون مع الجهات المحلية لمكافحة التجارة غير المشروعة بالحياة البرية.

16.0 المراجع

1. Akella, Anita Sundari, and Crawford Allan. 2012. "DISMANTLING WILDLIFE CRIME: EXECUTIVE SUMMARY," 15.
2. BARBER-MEYER, SHANNON M. 2010. "Dealing with the Clandestine Nature of Wildlife-Trade Market Surveys." *Conservation Biology 24 (4): 918–23.*
3. Harfoot, Michael, Satu A.M. Glaser, Derek P. Tittensor, Gregory L. Britten, Claire McLardy, Kelly Malsch, and Neil D. Burgess. 2018. "Unveiling the Patterns and Trends in 40 Years of Global Trade in CITES-Listed Wildlife." *Biological Conservation* 223 (July): 47–57. https://doi.org/10.1016/j.biocon.2018.04.017.
4. "List of Parties in CITES." n.d. Accessed June 30, 2021. https://cites.org/eng/disc/parties/index.php.
5. Morton, Oscar, Brett R. Scheffers, Torbjørn Haugaasen, and David P. Edwards. 2021. "Impacts of Wildlife Trade on Terrestrial Biodiversity." *Nature Ecology & Evolution* 5 (4): 540–48. https://doi.org/10.1038/s41559-021-01399-y.
6. "TRAFFIC." n.d. Accessed June 29, 2021. https://www.traffic.org/about-us/legal-wildlife-trade/.
7. Wyler, L. S., and Pervaze A. Sheikh. 2013. "International Illegal Trade in Wildlife: Threats and U.S. Policy." Report. UNT Digital Library. Library of Congress. Congressional Research Service. United States. July 23, 2013. https://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metadc228072/.

© MOCCAE الإمارات العربية المتحدة 2023

لمزيد من المعلومات أو الملاحظات:

وزارة التغيـــر المنـــاخي والبيئـــــة
صندوق بريد 1509 ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@moccae.gov.ae